Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol. 30/ No. 12/ 2022 المجلد 30/ العدد 12/ 2022

# التطور التاريخي لترسيم الحدود العراقية الكويتية بين المحضر المشترك وقرار مجلس الأمن وأثاره في علاقة البلدين

**رغد فلاح عبد الخزرجي**
*كلية العلوم السياسية/جامعة الكوفة*
raghadf.alkhazragy@uokufa.edu.iq

**تاريخ استلام البحث: 8/ 10/ 2022 تاريخ قبول النشر: 25/ 10/ 2022 تاريخ نشر البحث: 15/ 12/ 2022**

## المستخلص:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت مشاكل الحدود بين العراق والكويت، إلا أن موضوع ترسيم الحدود بين البلدين عد من المواضيع الهامة كونه سببا رئيسا لنشوب الأزمات الدولية خاصة عند عدم تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية.

مشكلة البحث: أثار عدم النجاح في الاتفاق على ترسيم الحدود العراقية الكويتية العديد من المشكلات والأزمات الدولية بين البلدين.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج التاريخي التحليلي في دراسة المشكلة ومقارنة الأحداث.

أهمية البحث: تمتد مشكلة ترسيم الحدود العراقية الكويتية إلى العقد الأول من القرن العشرين، وبما أن عملية الترسيم قد أنجزت بموجب القرار 833 لسنة 1993 يكون من المهم توجيه الانتباه إلى معالجة التداعيات السلبية المؤثرة على العراق من جراء ذلك الترسيم وبالتعاون مع الكويت الاستنتاجات: إن تحديد قرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993 إجراءات ترسيم الحدود العراقية الكويتية قامت بتنفيذها لجنة خاصة، لا ينفي ظهور آثاراً سلبية ترتبت على مصالح العراق كدولة فقدت جزءا من أراضيها ومياهها نتيجة لهذا الترسيم، ينبغي معالجتها قانونياً وسيآسيا واقتصادياً وعدم جعلها تتحول إلى أزمة تهدد السلم والأمن في الخليج العربي مستقبلاً.

**الكلمات الدالة:** العراق، الكويت، المحضر، الحدود

# The Historical Development of the Iraqi-Kuwaiti Border Demarcation Between the Agreed Record and the Security Council Resolution and its Future Consequences

**Raghad Falah Abd Alkhazraji**
*College of Political Science / University of KUFA*

## Abstract

There have been numerous studies and research that dealt with the border problems between Iraq and Kuwait, but the issue of border demarcation between the two countries is one of the important topics as it is a major reason for the outbreak of inter-international crises, especially when the rules of international law regarding the demarcation of land, sea and river borders are not applied. Research problem: The lack of success in agreeing on the demarcation of the Iraqi-Kuwaiti border has raised many international problems and crises between the two countries. Research methodology: The research adopted the narrative-analytic approach in studying the problem and comparing events,



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

importance of the research: The problem of demarcation of the Iraqi-Kuwaiti border extends to the first decade of the twentieth century, and since the demarcation process was completed according to Resolution 833 of 1993, it is important to draw attention to addressing the negative repercussions affecting Iraq as a result of that demarcation and in cooperation with Kuwait. Security Council Resolution 833 of 1993 The procedures for demarcating the Iraqi-Kuwaiti border were implemented by a special committee, which does not deny the emergence of negative effects on the interests of Iraq as a country that lost part of its lands and waters as a result of this demarcation. Arabic in the future.

**Keywords**: Iraq, Kuwait, the record, the borders

**المقدمة :**

تعد مسألة ترسيم الحدود السياسية، أحد المشكلات المثيرة للنزاع بين الدول، وهي سبب رئيسي لنشوب الأزمات الدولية، عند عدم تطبيق قواعد القانون الدولي بشأن ترسيم الحدود البرية والبحرية والنهرية، والتي تقضي باللجوء إلى التفاوض للتوصل إلى اتفاقية دولية تسجل في الأمم المتحدة، أو عبر اللجوء إلى القضاء الدولي.

لقد تطورت عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت بدءً من محاولات المستعمر العثماني أو البريطاني فرضها في اتفاقيات غير متكافئة، كاتفاقية الخليج البريطانية العثمانية لعام 1913، واتفاقيات مؤتمر العقير لعام 1922، واستمراراً بالجهود الثنائية المبذولة في تبادل الرسائل والمذكرات بشأن ترسيم الحدود طوال عقد الخمسينات، وصولاً إلى توقيع المحضر المتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت لعام 1963، وقرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993 وتطبيقه بصورة كاملة.

-**أهمية البحث:** تمتد مشكلة ترسيم الحدود العراقية الكويتية إلى العقد الأول من القرن العشرين، وكان للعامل الأجنبي العثماني والبريطاني أثر كبير في خلقها، إذ لم تكن هنالك حدود سياسية بينهما في تلك المدة. وبما أن عملية الترسيم قد أنجزت بموجب القرار 833 لسنة 1993 يكون من المهم توجيه الانتباه إلى معالجة التداعيات السلبية المؤثرة على العراق من جراء ذلك الترسيم وبالتعاون مع الكويت.

-**مشكلة البحث:** أثار عدم النجاح في الاتفاق على ترسيم الحدود العراقية الكويتية العديد من المشكلات والأزمات الدولية، وكانت سبباً رئيسياً في احتلال العراق للكويت بتاريخ 2 آب 1990، وشن عمليات عاصفة الصحراء بتاريخ 17 كانون الثاني 1991. وعلى أثر الاحتلال أصدر مجلس الأمن الكثير من القرارات حيال العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن أهمها القرار833 لسنة 1993 الذي عُني بحل مشكلة ترسيم الحدود العراقية الكويتية بصورة مُلزمة للطرفين، الأمر الذي نجم عنه تداعيات سلبية على العراق بسبب الطعن في عدالته وإنصافه، يمكن أن تكون مثار نزاعات مستقبلية خطيرة.

-**هيكلية البحث:** تقسم البحث على مبحثين، تناول الأول: الإطار النظري والتأصيل التاريخي لترسيم الحدود العراقية الكويتية، في ما تناول الثاني: ترسيم الحدود العراقية الكويتية في المحضر المتفق عليه وقرار مجلس الأمن، وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والمقترحات.



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

## المبحث الأول/الإطار النظري والتأصيل التاريخي لترسيم الحدود العراقية الكويتية

### المطلب الأول/الإطار النظري لمفهوم الحدود السياسية وترسيمها

تعد الحدود من أهم العناصر المؤثرة في علاقات الدول، إذ إن ترسيم الحدود وتخطيطها بين الدول قد يؤدي إلى نزاعات وحروب عديدة، ويمكن القول ان النزاعات الدولية تتسم بشموليتها، فيمكن أن تحدث في المجتمعات المتباينة في عاداتها وتقاليدها واعرافها أو في المجتمع الواحد، رغم ترابط القوى الممثلة لهذا المجتمع في تاريخها وعاداتها وأعرافها وافكارها ومن أمثلة هذا النوع من الخلافات، النزاعات الحدودية العربية، إذ بدأت الوحدة الجغرافية العربية تشهد تقسيمات كثيرة مع بدايات السيطرة الاستعمارية في الوطن العربي، وقد أثيرت هذه المشكلات مع انتهاء مرحلة السيطرة الاجنبية على الوطن العربي وحصول تلك البلدان على استقلالها.[1:ص13]

**الفرع الأول– مفهوم الحدود السياسية:**

يقصد بمفهوم الحدود السياسية الخط الذي يحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، ويفصل بين سيادة هذه الدولة أو الدول الاخرى المتجاورة، وعليه تعد الحدود بمثابة الخطوط التي تحدد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، فعندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الإقليم وتنتهي سيادة غيرها، ومن ثم يعبر عن نبض كل من الدولتين. فهي ظاهرة سياسية يتفق عليها بين دولتين أو أكثر لتحديد ملكية دولة وسلطتها وسيادتها وقوانينها بالنسبة إلى الدولة التي تجاورها، ومن ثم فهي الخطوط التي تشكل الإطار الخارجي للمساحة التي تقع تحت السلطة، فلكل دولة حدود تعين نطاق إقليمها الأرضي، ولها أهمية سياسية وقانونية كبرى؛ لأن الدولة تمارس سيادتها داخل حدودها، فعند الحد تنتهي سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى.[2:ص13]

وتشمل سيادة الدولة في العصر الحديث الأرض التي تقوم عليها الدولة زيادة على الماء المحيط بها والغلاف الجوي الذي يعلوها، لذا فإن حدود الدول تمتد في مستوى عمودي، حتى تشمل الغلاف الجوي في السماء وما تحت الأرض والبحر الإقليمي الخاص بالدولة[3: 95]. إن دراسة الحدود للدول وخاصة الدول حديثة النشأة تعد من الأمور الهامة ،ومن الدراسات المحورية في تاريخ الدول لأن دراسة مسألة الحدود وتحديدا في دول العالم الثالث تزداد أهمية في ظل الحساسية في العلاقات ما بين الدول المتجاورة ،لذلك ظهرت العديد من الإشكاليات والخلافات الحدودية بين دول المشرق العربي عامة ،والخليج العربي خاصة بسب الارتباط بسيآسيات الدول الاستعمارية ،التي تتنافس فيما بينها على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ،خاصة في ظل توافر النفط بكميات كبيرة، مما جعل الحدود تنتقل من عامل أمان واستقرار إلى عامل توتر وتنافس محلي وإقليمي ودولي، ولعل من أبرز المشاكل الحدودية توترا الحدود العراقية الكويتية التي تعود مشكلاتها إلى أسباب تاريخية وعوامل سياسية واقتصادية[1:ص27].

ويعد مفهوم الحدود الدولية مفهوما دخيلا على دول المنطقة العربية، وخاصة في المناطق الصحراوية، التي يكثر فيها التنقل والترحال، فالحدود القبلية غير معروفة بدقة، رغم موارد الماء والينابيع وأماكن الرعي معلومة ومحددة ويجيب مراعتها، أما في مناطق الاستقرار فتوضع الحدود بدقة تامة لتوزيع الملكيات الزراعية وخاصة حين يسود نظام الزراعة المروية الذي يقضي أن تكون المزارع محددة تحديدا دقيقا، كما هو الحال في



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أراضي وادي النيل في مصر وأراضي وادي الرافدين في العراق [3:59]. ورغم أن التاريخ السياسي في المنطقة العربية قديم جدا إلا أن الحدود السياسية هي حدود حديثة جدا ولا تعدو في معظمها إلى أبعد من القرن العشرين، إن متوسط عمر الحدود في المنطقة العربية يساوي 70سنة، تم خلالها تحديد أكثر من 48 حالة حدود ويمكن القول: إن ترسيم الحدود كان مبكرا في أفريقيا العربية عنه في أقطار آسيا فبعض الحدود الأفريقية ترجع إلى اواخر القرن الثامن عشر مثل حدود الصومال مع الدول المجاورة، غير أن القسم الأعظم من الحدود العربية قد ظهر في أثناء المغامرات الاستعمارية لكل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا قبيل الحرب العالمية الأولى، وخُططت معظم حدود آسيا العربية بناءً على اتفاقيات السلام التي تلت هذه الحرب [3:ص60].

وأصبحت الحدود ظاهرة دقيقة ومؤكدة بعد تبلور القوميات nation–making داخل الحدود الحاجزة وظهور الدولة القومية الحديثة في نهاية العصور الوسطى، ويرتبط مدلول هذه الدولة ارتباطا حتميا بملكية الإقليم والسيادة عليه؛ ولأن الحدود ترتبط بملكية الإقليم والسيادة عليه، لذا فأن المنطقة التي تسودها الدولة يجب أن تكون معلومة ومعينة بخطوط حدية دقيقة Boundaries وليس بمناطق حدية شاسعة التي تعرف بالتخوم frontiers وعند هذه النقطة نستطيع القول بأن الحدود بمفهومها الحديث عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة مالها من اختصاصات وسلطات وسلطان وهذه الفواصل لا تعيّن إقليم الدولة على اليابس فقط، ففي حال الدول الساحلية تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا. وأن هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على المستوى الأفقي فقط، بل تعينه على المستوى الرأسي أيضا، فالحدود ترتفع عموديا على سطح الأرض لتحديد المجال الجوي، كما تمتد إلى باطن الأرض لتعين النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية[4:ص12–13].

ومن ذلك نجد أن الحدود السياسية بين الدول هي خطوط ترسم على الخريطة لتبين الأراضي التي تخص دولة أو دولتين على جانبي هذه الخطوط التي توضح الأراضي التي تمارس الدولة مظاهر سيادتها عليها وتخضع لسلطانها بحيث يكون لها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها. ولقد اتسع مفهوم تخطيط الحدود في العصر الحديث، حيث لم يعد قاصرا على اليابس أو الأراضي سواء اكانت صحراوية أو زراعية وانما دخلت مشاكل الحدود المسطحات المائية والمياه الإقليمية بل الأجواء الفضائية كلها تثور حولها المشاكل والنزاعات، وتحسم أحيانا بالقوة وأحيانا عبر الوفاق أو الاحتكام إلى المنظمات الدولية كمحكمة العدل الدولية [4:ص13].

ويزيد من تفاقم وتعقيد مشاكل الحدود بين الدول، تشابهه طبيعة المناطق المفروض أن يخترقها خط الحدود وعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال أو المجاري المائية ويزيد من هذا التعقيد تماثل الشعوب التي تقطن على جانبيها حيث تتوزع القبائل وتنقسم العائلات ويكون الجفاف والتصحر من العوامل التي تخلف ظاهرة البدو الرحل الذين يتنقلون حيث الكلأ ومصادر المياه [4:ص12].

وبذلك فالحدود السياسية هي الفواصل أو الموانع التي تفصل بين إقليمين سياسيين وتكمن أهميتها في تحديد كيان الدولة وحقها في ممارسة استقلالها لأراضيها.


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

**الفرع الثاني/مفهوم ترسيم الحدود السياسية:**

يراد بعملية ترسيم الحدود تنفيذ ما اتفق عليه أو قضي به، ويتم ذلك بتثبيت الحدود الموصوفة على الورق وحسب الخرائط المتفق عليها أو المقضي على أساسها وتأشيرها على الطبيعة بموجب علامات الحدود المميزة[5:ص10] .

وتعد مشكلة ترسيم الحدود الدولية واحدة من المشكلات التي تحظى باهتمام كبير من المجتمع الدولي، طالما أن هذه المشاكل والنزاعات كانت سببا كبيرا في نشوب الخلافات والأزمات الدولية ،بل وفي اندلاع النزاعات المسلحة، لذا حرصت قواعد ومبادئ القانون الدولي،على إيجاد أو تقنين اليات قانونية محددة في هذا الإطار ومعروفة من الدول منذ مدة طويلة وأوصت الدول المتنازعة أن تسترشد أو تستهدي بأحكامها في حل أو تسوية أية نزاعات حدودية، سواء كانت متعلقة بترسيم الحدود البرية ام البحرية أم النهرية، فالدول الداخلة في نزاعات حدودية في ما بينها، هي المعنية أولا واخيرا في تسوية مثل هذه النزاعات، عن طريق إرضاءها الدخول في مفاوضات مباشره لغرض التوصل إلى عقد اتفاقات أو صيغ معينة بشأنها أو بملء إرادتها واختياراتها انطلاقا من مبدأ المساواة في السيادة الذي تتمتع به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو عن طريق اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين لحل هذه المنازعات[1:ص3].

وترجع فكرة نشأة ترسيم الحدود السياسية للمنطقة العربية إلى أوائل القرن الثامن عشر بدخول الاستعمار الغربي منذ 1914، وبدء الحرب العالمية الأولى ومنذ ذلك الحين اتخذت بالحفاظ على أهمية المساحات الأرضية التابعة لها حيث احتمالية وجود المعادن والثروات الاستراتيجية مثل (النفط والغاز الطبيعي) [1:ص10].

وبالنسبة للعراق فإن له حدود مشتركة مع ست دول عربية وأجنبية هي (إيران، تركيا، سوريا، الأردن، السعودية، الكويت)، وهذه الحدود قد رسمت في عهود مختلفة، فبعضها منذ عهد الدولة العثمانية كالحدود مع إيران، أما حدوده مع الدول العربية الأخرى فقد رسمت بعد تأسيس الدولة العراقية المعاصرة 1921، والمهم في ذلك أن ترسيم الحدود كان قبل اكتشاف معظم الحقول النفطية في العراق، الأمر الذي جعل الحدود تخترق معظم الحقول النفطية، خاصة في حدود العراق مع الكويت [6:ص126].

وعلى الرغم من أن التاريخ السياسي في المنطقة قديم جدا، إلا أن الحدود السياسية هي حدود حديثة وشابه، لاتعدو في معظمها إلى أبعد من القرن العشرين، إن متوسط عمر الحدود يساوي (70) سنة، حددت فيها أكثر من(48) حالة حدود، ويمكن القول: إن ترسيم الحدود كان مبكرا في أفريقيا العربية عنه في دول آسيا، فبعض الحدود الأفريقية ترجع إلى أواخر القرن التاسع عشر (حدود الصومال مع الدول المجاورة ) غير أن القسم الأعظم من الحدود العربية قد ظهر في أثناء المغامرات العسكرية لبريطانيا وفرنسا وإيطاليا قبيل الحرب العالمية الاولى، وخُططت معظم حدود آسيا بناء على اتفاقيات السلام التي تلت الحرب [3:ص 66].

لقد أبرز(جونز) أن الحدود تمر في ثلاث مراحل أثناء تطورها وهذه المراحل هي:

- مرحلة التعريف والتخطيط
- مرحلة التحدي



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

– مرحلة التعيين والتمييز

تشمل المرحلة الأولى التفاهم المبدئي حول مطلب كل دولة في ما يخص (التعريف والتخطيط)، ويعقبها رسم خطوط الحدود بصورة مبدئية ،على خرائط خاصة بدقة استنادا إلى نتائج ومعطيات المرحلة الاولى (التحديد)، ولابد هنا من الاعتماد على العمل الميداني لتخطيط الحدود هذه وترسيمها، وبيان المواقع الطبيعية التي تستند إليها تلك الحدود، وإذا صادف ان مرّ خط الحدود من منطقة سكانية لا بد من تحديد الموقع بالأسلاك الشائكة والعلامات المميزة التي تفصل مناطق الحدود (التعيين والتمييز)، ويرى علماء الجغرافية السياسية أن هذه المراحل الثلاثة تتبعها مرحلة رابعة هي مرحلة صيانة الحدود والمحافظة عليها وحراستها، لتؤدي الدور الذي وضعت من أجله وهذه المرحلة هي مرحلة إدارة الحد والمحافظة عليه [3:ص66].

وبذلك فإن كل مراحل الحدود تقريبا قد جرى تعريفها وتخطيطها استنادا إلى معاهدات واتفاقيات حدودية بين الدول المتجاورة بمعنى أنها مرت في المرحلتين الأولى والثانية من مراحل تخطيط الحدود، وقُيّمت حوالي ثلثي أطوال الحدود وترسيمها بدقة وفقا للمرحلة الثالثة من مراحل تخطيط الحدود، أما الباقي فهو غير معين نظرا للتكلفة العالية التي يستلزمها مثل هذا التحديد[3:ص67] .

فلا غرو إذن أن تثير قضايا ترسيم الحدود بين العديد من الدول اشكاليات متعددة بسبب صعوبة الفصل بين الأطراف وتحقيق العدالة في إطار من الشرعية الدولية، وفي ضوء مبادئ الأمم المتحدة التي أكدت في ميثاقها ضرورة احترام الدول للحدود السياسية لأي دولة من الدول [1:ص15].

**المطلب الثاني/ترسيم الحدود العراقية الكويتية**

تعود بداية تاريخ الكويت إلى عام 1716، عندما هاجرت مجموعة من ثلاث قبائل من قلب الجزيرة العربية إلى الكويت ،التي كانت تعرف باسم (القرين) أو (الكوت) واتخذوها موطنا لهم، ومن هذه القبائل المهاجرة (آل الصباح) العائلة الحاكمة في الكويت، ويعد عام 1756 بداية تأسيس نظام حكم عائلة الصباح بالكويت[7:ص27].

وكان حاكم الكويت يمارس استقلالا ذاتيا عن الدولة العثمانية، وكانت جميع البلاد العربية خاضعة للسيادة العثمانية والاستقلال الذاتي لحاكم الكويت، لا يعني أنه صاحب السيادة من الناحية القانونية، وبذلك فقد أبرمت بريطانيا اتفاقا مع أمير الكويت عام 1981 جعلته سريا خوفا من ردة فعل الدولة العثمانية وكان هدف الكويت من ذلك هو البحث عن وسيلة لمقاومة النفوذ العثماني [7:ص28].

فلا غرو إذن أن يكون لبريطانيا أثر حاسم في مسألة ترسيم الحدود العراقية–الكويتية عبر ممثلها السير بيرسي كوكس في بغداد، فالتهديدات العثمانية للكويت ومحاولتها إرسال قوات عسكرية استهدفت جزءا من الأراضي الكويتية عام 1902 قد أسقط أية دعاوٍ لها على الكويت، مما اضطر الدولة العثمانية إلى تسوية خلافاتها مع بريطانيا لتدخل في مفاوضات معها والاتفاق على جميع المسائل المتعلقة بينهما، وقد امتدت المفاوضات بين عامي1911–1913 وانتهت بالتوقيع على الاتفاقية الإنجليزية العثمانية واعترفت الدولة العثمانية بالاتفاقية


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الكويتية البريطانية وسيتناول هذا المطلب الاتفاقية البريطانية العثمانية ومؤتمر العقير باعتبارهما أولى المحاولات لترسيم الحدود [7:ص28].

**الفرع الأول/الاتفاقية البريطانية –العثمانية 1913 ومؤتمر العقير عام 1922:**

**أولاً– الاتفاقية البريطانية –العثمانية عام 1913:**

في التاسع والعشرين من تموز 1913 وقعت الاتفاقية البريطانية –العثمانية من إبراهيم حقي باشا وزير الخارجية العثماني، والسير إدوارد جراي وزير الخارجية البريطاني شملت مسائل مختلفة تخص العلاقات البريطانية العثمانية ومنها ما يخص حدود منطقة الكويت، فحددت الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية، وبذلك تم ترسيم وتخطيط الحدود لأراضي الكويت في الداخل وفي المناطق الصحراوية التي تسكنها القبائل الموالية لها وقد اعترفت الحكومة العثمانية بهذه الاتفاقية وتعهدت الحكومة البريطانية من جانبها بعدم تغيير طبيعة العلاقات البريطانية مع حكومة الكويت ،وهي بذلك تأخذ الشكل الرسمي لتحديد الحدود [8:ص88].

وقسمت هذه الاتفاقية إلى خمسة أقسام: الأول منها يخص الكويت والثاني قطر والثالث خاص بالبحرين، أما القسم الرابع فيخص وضع بريطانيا، والقسم الخامس منه يخص لجنة تحديد الحدود، وفي ما يتعلق بالأراضي التابعة لقضاء الكويت فقد قسمتها الاتفاقية إلى قسمين: الأول يكون على شكل نصف دائرة مركزها بلدة الكويت وتبدأ حدوده في الشمال من نقطة عند أقصى نقطة خور الزبير وتنتهي في الجنوب من القرين, أما القطاع الثاني فيبدأ في الشمال على الساحل عند فتحة خور الزبير ثم ينحدر خط الحدود فورا نحو جنوب أم قصر وجبل سنام حتى يصل الباطن فيتجه باتجاه الجنوب الغربي حتى حفر الباطن ,ومنه يتجه نحو الجنوب الشرقي قرب لحبه ثم شرقا حتى يبلغ ساحل الخليج العربي قرب جبل منيفه وتبقى هذه الأراضي قضاء تابعا للدولة العثمانية وتتمتع بنوع من الحكم الذاتي الإداري [2:ص90].

ومن المعلوم أن الشيخ مبارك كان يطالب بجزيرتي وربه وبوبيان وكذلك مناطق أم قصر وسفوان كونها ضمن حدود إمارته، فقد أخرجت اتفاقية 1913 أم قصر وسفوان من حدود إمارته إلى ولاية البصرة ورغم أن هذا الإجراء فيه تقليص لحدود الكويت، إلا أن الشيخ تساهل نسبيا تجاهه وقبله على مضض، لكنه تشدد كثيرا في قبول أي وجود عثماني داخل حدود بلاده [2:ص88].

ويلاحظ أن اتفاقية 1913 أكدت استقلال الكويت عن الدولة العثمانية، وأنها زادت من ارتباط الكويت ببريطانيا باعتراف الدولة العثمانية بكل الارتباطات والاتفاقيات بين الكويت وبريطانيا.

كان هدف بريطانيا من النص على حدود الكويت في هذا المشروع هو التعريف بالمنطقة التي تمارس عليها نفوذها، ولكن بطريقة غير مباشرة والحد من تدخل الدولة العثمانية في الكويت، وعلى الرغم من عدم التصديق على الاتفاقية إلا أنها أثرت في وضع الحدود العراقية –الكويتية في المراحل المقبلة وعدت أول محاولة لتسوية المشاكل الحدودية في منطقة الخليج العربي [9:ص104].



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

خلاصة القول: إن اتفاقية 1913 عدت اول ترسيم للحدود بين العراق والكويت ونصت المادة السابعة منها ((على يبدأ خط الحدود من مدخل خور الزبير في الشمال ويمر مباشرة إلى جنوب ام قصر وجبل سنام حتى وادي الباطن))، إلا أن هذه الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ بسب قيام الحرب العالمية الأولى[7: 31ص].

**ثانيا– مؤتمر العقير:**

بتاريخ الثامن من آب 1914 قام المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بإبلاغ الشيخ مبارك رسميا بقيام حال الحرب بين بريطانيا والمانيا، وفي مقابلة للشيخ مع المقيم السياسي البريطاني في الكويت أعلن ولاءه للحكومة البريطانية نيابة عن نفسه وقبائله، ووضع رجاله وسفنه في تصرف بريطانيا العظمى للوقوف إلى جانبه في محاولاته لإزاحة المواقع التركية من الجزر والأراضي التي منحتها اتفاقية 1913 وعن رغبته في إزاحة الحاميات التركية من الجزر الواقعة في مدخل شط العرب التي يطالب بها التي هي شرعا ملكه. ولما انتهت تلك الحرب، وتولى الملك فيصل عرش العراق في عام 1922 لم تكن الحدود العراقية واضحة المعالم وأرادت بريطانيا رسم خطوط واضحة للحدود بين كل من العراق ونجد والكويت، فرأى السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق أن تأتي الحدود السياسية على غرار ما عرف في أوربا، بحيث تكون واضحة المعالم، تبين نواحي كل قطر من الأقطار الثلاثة المذكورة، دون مراعاة لحركة تنقل القبائل العربية الدائبة فيها، وكانت هذه القبائل تتجول بين الكويت والعراق ونجد دون تقيد في الحكم العثماني السابق لأجزاء متعددة من جزيرة العرب والعراق [2: ص89].

وسعت بريطانيا لعقد اجتماع يضم الملك فيصل والسلطان عبد العزيز آل سعود على أن يكون في الكويت، وأن يحضره بيرسي كوكس، فأوعز كوكس إلى الجنرال مور(Mor) الوكيل السياسي في الكويت للكتابة للملك فيصل يدعوه للاجتماع بابن سعود والكتابة إلى الشيخ أحمد الجابر ليطلب موافقته على أن يكون الاجتماع في الكويت ففعل مور وكتب إلى الشيخ فأجابه الشيخ بموافقته إلا أن ذلك الاجتماع لم يعقد قبل أواخر تشرين الثاني[10:ص104].

كان كوكس حريصا على أن يظهر العراق دولة ذات كيان وحدود واضحة لتستطيع توقيع اتفاقيات نفط وغيرها مع بريطانيا، أما السعودية فكان الهدف ان توقف هجماتها على جيرانها، وأما الكويت فقد أريد لها أن تكون دولة حدود تفصل بين العراق والسعودية وبذلك فقد عقدت اتفاقية المحمرة في 5 مايو 1922 التي أوضحت معالم الحدود بين العراق والسعودية [8:ص89].

ثم جرت مفاوضات في العقير في الحقبة من السابع والعشرين من تشرين الثاني إلى كانون الأول في ميناء العقير السعودي وانتهت أعمال المؤتمر بتوقيع بروتوكولات متممة لمعاهدة المحمرة وسميت (معاهدة المحمرة وبروتوكولات العقير) وقد حددت حدود الكويت على النحو التالي (خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير في الشمال الغربي ويعبر تماما جنوب أم قصر وصفوان وجبل سنام وتترك لولاية البصرة هذه المحلات وأبارها، وعند الوصول إلى الباطن تتبعه حتى الجنوب الغربي، تاركة آبار الصفاة والحيرة والهية والوربة وأنطة حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبلة[11: ص72].


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وخلاصة القول في معاهدة العقير التي وقعتها الأطراف المعنية في الثاني من كانون الأول عام 1922: أنها عادت بحدود الكويت الجنوبية إلى الوراء بنحو مائة وستين ميلاً اي إنها لم تبق حدودها كما رسمتها خريطة اتفاقية 1913.

**الفرع الثاني/الرسائل والمذكرات المتبادلة بشأن ترسيم الحدود حتى عام:1936**

مع نهاية الحرب العالمية الأولى زالت السيادة العثمانية عن العراق والكويت معا، وتنازلت تركيا عن أملاكها للحلفاء وفقا لمعاهدة سيفر عام1920، وأُكد هذا التنازل بالمادة (6) من معاهدة لوزان بين تركيا والحلفاء[3:ص 243].

بدأت المراسلات على ترسيم الحدود والاعتراف المتبادل بين أمير الكويت والحكومة العراقية عبر الحكومة البريطانية، كان من أهم القضايا التي أولاها الشيخ أحمد الجابر اهتمامه عليها بعد انتهاء الحرب واستلامه المسؤولية، هي تثبيت الحدود مع جيرانه من الدول المجاورة (العراق ونجد) وخصوصا إن الاتفاقية البريطانية–التركية لعام 1913لم تصدق، نظرا لدخول الدولة العثمانية الحرب ومن ثم هزيمتها .فبعد ترسيم وتثبيت الحدود الكويتية مع نجد وتصديقه لاتفاقية العقير تحول الشيخ نحو تثبيت بلاده مع العراق التي تبوأ عرشها آنذاك الملك فيصل بن الحسين ملك العراق [8:ص114].

في غضون ذلك تبادلت الرسائل والمذكرات بين الشيخ أحمد الجابر الصباح حاكم الكويت وبين الوكيل السياسي البريطاني في الكويت الرائد جي .سي.مور التي أراد فيها الشيخ أن يعرف شكل الحدود بين العراق والكويت، ثم أعقبها برسالة أخرى أوضح فيها أن الحدود التي يريدها هي نفس التي كانت موجوده على عهد الشيخ سالم والتي هي (من نقطة التقاء وادي العوجه مع الباطن وشرقا إلى جنوب ابار صفوان وجبل سنام وأم قصر وإلى سواحل جزر بوبيان ووربه ، وعلى طول الساحل إلى الحدود الحالية للكويت ونجد، ومن ضمن هذه المناطق الجزر البحرية التالية مسكان وفيلكة وعوهة وكبر وقارورة وام المرادم) هذه حدود الكويت التي طالب بها [8:ص113].

استنادا إلى ذلك كتب المندوب السامي البريطاني في الكويت رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في العراق يخبره برسالة الشيخ أحمد الجابر الصباح وانه يطالب بالجزء الشمالي من الخط الأخضر على الخارطة الموقعة في التاسع والعشرين من تموز وأنه يطالب على وجه الخصوص بجزر وروبه وبوبيان ومسكان وفيلكه وعوهه وكير وقارورده وام المرادم على أنها تعود للكويت.[8:ص113] .

وفي ما يلي نص الوثيقة التي تضمنت كيفية تبادل الرسائل بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وشيخ الكويت أحمد الجابر، التي حدد فيها نوري السعيد خط الحدود بين البلدين كما جاء في اتفاقية 1913 ووافق عليها الشيخ أحمد الجابر والسلطات البريطانية:(من تقاطع وادي العوجة مع الباطن، ومن هناك باتجاه الشمال بامتداد الباطن، إلى نقطة تقع جنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر ،تاركة هذه الاماكن إلى العراق، ومن ثم إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبد الله. وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكة وعوهة وكبر وأم المرادم للكويت) وقد وافق الشيخ على ذللك[7:ص115].


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبذلك فقد أكدت أغلب الرسائل المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والمندوب السامي البريطاني في العراق وبين الشيخ جابر الأحمد والوكيل السياسي البريطاني في الكويت التي اكدت جميعها الحدود القائمة التي تقررت في عام 1913 وعام 1932 بموجب الاتفاقية البريطانية –التركية وحجة العراق في ذلك بأن هذه الرسائل قد صدرت عن المسؤلين قبل حصول العراق على الاستقلال وانضمامه إلى عصبة الأمم ،وعلى أساس أن الكويت كانت جزءا من الإمبراطورية العثمانية تتمتع بالاستقلال الإداري [7: ص114].

يرجع تأزم العلاقة بين العراق والكويت إلى القاء رئيس الوزراء العراقي نوري سعيد خطابا سياسيا متشنجا تجاه الكويت أعلن فيه وبشكل صريح نواياه لضم الكويت، تبعتها خطوة أخرى للزعيم عبد الكريم قاسم لضم الكويت الأمر الذي أثار جدلا واسعا في الأوساط الشعبية آنذاك، ثم انقلاب عام 1963 ووقوف الكويت إلى جانب حكومة الانقلاب[6 ص62].

## المبحث الثاني/ترسيم الحدود العراقية –الكويتية في المحضر المشترك وقرار مجلس الأمن833

بعد استلام عبد السلام عارف السلطة في العراق، انتهج سياسية جديدة تجاه قضية الكويت، وبدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، وأعلن في الرابع من تشرين الأول 1963اعترافه باستقلال الكويت وتبادلا التمثيل الدبلوماسي وتخلى العراق عن المطالبة بها استنادا إلى المحضر الموقع عام 1963 [2 1:ص123].

ولذلك سنبحث عن ترسيم الحدود العراقية –الكويتية في مطلبين؛ يتناول الأول مضمون المحضر وتقييمه، والثاني يتناول قرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993.

### المطلب الأول/المحضر المتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت

#### الفرع الأول/مضمون المحضر المتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت:

في الرابع من تشرين الأول 1963تم توقيع محضر مشترك بين الوفد العراقي برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء آنذاك وصالح مهدي عماش وزير الدفاع والخارجية وكالة ومحمود الحمصي وزير التجارة ومحمد كيان وكيل وزير الخارجية والوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح ولي العهد رئيس مجلس الوزراء والشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وخليفه الغنيم وزير التجارة والسفير عبد الرحمن العتيقي وكيل وزير الخارجية واتفق الطرفان في هذا المحضر على الاتي [11:ص6] .

- اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ 21–تموز– 1932.

2 –تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.

3–تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي بين البلدين.

4– تحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء.



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقامت دولة الكويت بالتصديق على هذا الاتفاق وإيداعه الأمم المتحدة في4 يناير1964 وفقا لنص المادة 102 من الميثاق، ومن ثم في جامعة الدول العربية وإذا كان اتفاق 1963، قد تضمن اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها إلا أنه لم يضع حلاً لمشاكل الحدود بين البلدين على الأرض [11:ص3].

وعندما طلبت بريطانيا من العراق ترسيم الحدود مع الكويت ليتسنى له الحصول على استقلاله والانضمام إلى عصبة الأمم في العام1932 فبعث رئيس الوزراء العراقي وقتذاك نوري السعيد برسالة إلى السلطات البريطانية في 21 تموز1932 تضمن وصفا تفصيليا للحدود [البرية بين البلدين، وكما يأتي: أولا- يبدأ الحد من نقطة الوجه، وهي نقطة التقاء وادي العوجة بوادي الباطن. ثانيا-يتبع خط الحدود بعد نقطة بدايته ثلوج وادي الباطن أي يسير مع أعمق مجرى لوادي الباطن في اتجاه الشمال الشرقي ثالثا -يسير الحد بخط مستقيم شرقا من الباطن إلى جنوب أخر نخلة تقع إلى أقصى جنوب سفوان بميل واحد رابعا - يكون امتداد الحد من النقطة الواقعة جنوب سفوان حتى النقطة التي يلتقي فيها خور عبدالله بخور الزبير حتى البحر المفتوح .[12:ص4] إن مجلس الأمن قد حدد محضر الاتفاق العراقي الكويتي الموقع عام 1963 الذي بموجبه اعترف العراق برسالة ورئيس الوزراء نوري السعيد إلى حاكم الكويت عام1932 أساسا لتحديد الحدود الدولية بين البلدين ووجوب احترامها، وبذلك عمل هذا القرار على ترسيم الحدود بين البلدين [5:ص120].

وبالرغم مما جرى من مداولات ومشاورات بشأن الحدود العراقية الكويتية، بقيت مسألة الحدود بالنسبة للجانب العراقي مرسومة على الورق فقط، في الوقت الذي تطورت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ولم تظهر أية مشكلة بهذا الشأن حتى عام 1989. وتعززت العلاقات بين البلدين أكثر في الحرب العراقية-الإيرانية، إذ قدمت الكويت للعراق في هذه الحرب دعماً مالياً واقتصادياً وإعلاميا لا يمكن التقليل من شأنه أبداً منذ بداية الحرب حتى توقفها في 1988/8/8. وطوال هذه المدة بقيت قضية ترسيم الحدود بين البلدين بعيدة عن المداولة والنقاش على أرض الواقع، وبعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية بدأت بوادر أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تلوح في الأفق نتيجة لأسباب عديدة أبرزها:

1- عقد العراق معاهدات وتسوية مشاكل بينه وبين الأردن والسعودية كل على حدة في الوقت الذي أجل اتخاذ إجراءات مماثلة مع الكويت إلى وقت آخر وهو ما يفسر أسلوبا من أساليب الضغط على الكويت أو ورقة سياسية يمكن اللجوء إليها عند الحاجة.

2- مطالبة صدام لدولة الكويت بالتنازل عن ديونها للعراق واعتبارها منحاً ومساعدات قدمتها الكويت للعراق ليدافع عن استقلالها ووجودها أمام المد الإيراني. وكانت هذه محاولة من النظام السابق لمواجهة الدمار الاقتصادي الذي لحق بالعراق بعد انتهاء حربه مع إيران.

3- إقدام الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة على زيادة إنتاجهما من النفط بعد توقف الحرب العراقية-الإيرانية، ويبدو أن سبب هذه الزيادة للتعويض عن انخفاض أسعار النفط عالميا. لكن هذه الزيادة في الإنتاج أدت إلى انخفاض جديد جعل سعر البرميل الواحد يصل إلى 12 دولاراً فقط. وقد أدت هذه السياسة إلى تحمل العراق خسائر تقدر بسبعة مليارات دولار سنوياً. وأمام هذا الواقع طالب النظام العراقي السابق دول الخليج كافة بالتنازل


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عن ديونها واعتبارها منحاً ومساعدات بحجة انه كان يخوض حربه مع إيران بالنيابة عن هذه الدول [13: ص120-121] .

**الفرع الثاني-تقييم المحضر المتفق عليه:**

إن هذا المحضر قد وقع من قبل رئيس الوزراء آنذاك أحمد حسن البكر، وقد مثل العراق في الاجتماعات مجموعة وزراء معينين من رئيس البلاد عبد السلام عارف، ومن ثم فإن محضر الاتفاق تغلب عليه الصفة الرسمية كونه أقر من وزارات عراقية رسمية [5:ص114].

يفترض التحليل القانوني والدراسة العلمية لمحضر عام 1963 التسليم بأن هذا المحضر هو اتفاقية دولية دون الخوض في الشروط الشكلية والموضوعية لإبرام المعاهدات، ودون الالتفات إلى قضية اعتراف العراق باستقلال الكويت، فان ثمة عيبا شاب هذا الاتفاق إلا وهو رئيس الجمهورية العراقية قام بالتوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها دون الرجوع إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة وهو الجهة المخولة وفقا للدستور بمهمة تصديق المعاهدة وهو مايسمى في القانون الدولي بالتصديق الناقص [14:ص18].

إن رفض العراق الذرائع القانونية للاتفاقات السابقة بين البلدين على اعتبار أنها وقعت في مدة لم يكن العراق فيها مستقلا من قبل السلطات التشريعية، كما هو الحال بالنسبة إلى اتفاقية 1963 التي عدها العراق محضرا وبيانا مشتركا. ايدوه تجاه قبول دخولهم إلى الوحدة الثلاثية ان شيوخ الكويت حاولوا استغلال هذا المحضر وفرصة الاعتراف باستقلالهم من الجانب العراقي الذي يحصل أول مرة وإتمام ترسيم الحدود بأي ثمن، والوعود التي أملوا بها الجانب العراقي، والموقف اللين الذي ماهي إلا خديعة للحصول على هذا الترسيم [5: ص124] .

ومن جانب آخر فأن اساس هذه الاتفاقية لا يعد ملزما للجانب العراقي، كونها غير مصدق عليها من المجلس الوطني الذي يفترض دستور 1963 التصديق من قبله لأجل اتمام مثل هذه الاتفاقيات، حيث يمثل هذا المجلس أعلى سلطة تشريعية في العراق [5:ص127].

إن هذا المحضر يعد نقطة الضعف في الموقف العراقي بما يتعلق بموضوع الحدود مع الكويت، اذا لم يكن هناك ضرورة ملحة أو مصلحة وطنية تستوجب التوقيع على المحضر

ولم تؤد جميع المباحثات التي تمت بين الجانبين العراقي والكويتي إلى نتائج لترسيم الحدود بينهما، فكان موقف العراق واضحا فاستمر بالمطالبة بجزيرتي وربه وبوبيان لكي يكون له منفذ بحري على الخليج العربي، وهو مالم يلق قبولا من الجانب الكويتي[5:ص127].

**المطلب الثاني/قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993والاثار المستقبلية لتطبيق القرار**

**الفرع الأول/ مضمون قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993:**

شهدت مرحلة التسعينيات توترا ملحوظا في العلاقات العراقية-الكويتية ،مما نتج عن ذلك اجتياح العراق لدولة للكويت واعتبارها جزءا من أراضي العراق، وقد شعر العراق أن الكويت تتجاهل العديد من القضايا الهامة ومنها الدعم المادي الذي كان العراق يسعى للحصول عليه بسبب تراكم الديون عليه في حربه مع إيران وانخفاض


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تراجع دخل العراق، كما ان الكويت سعت إلى ترسيم الحدود مع العراق وسعت للحصول على اعتراف العراق بها، لكن القيادة العراقية لم تستجيب للمطالب الكويتية في محاولة منها للاستيلاء على جزيرتي وربه وبوبيان الكويتيتان [5:ص112] .

ولقي اجتياح العراق لدولة الكويت موقفا متشددا من مجلس الأمن الدولي، فاتخذ اثني عشر قرارا تأييدا لدولة الكويت، وأصدر القرار الرقم 660 لسنة 1990 الذي عبّر فيه محلس الأمن عن جزعه لغزو الكويت ويطالب العراق بسحب قواته دون قيد أو شرط، وأصدر القرار 661 الذي بين فيه أن مجلس الأمن يتصرف على وفق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو البداية لدخول العراق نفق الفصل السابع، وتوالت القرارات متسارعة حتى تاريخ 29تشرين الثاني/1990 إذ صدر القرار678 الذي أمهل العراق لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باحتلال الكويت وبعكسه فإنه يأذن باستعمال القوة [1:15-2].

أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 687 المؤرخ في 3-4 1991في 4/3 تشكيل لجنتين الأولى تتعلق بتخطيط الحدود بين البلدين والثانية تتعلق بإقامة منطقة منزوعة السلاح بين البلدين، وعلى أثر صدور قرار مجلس الأمن، انشأ الامين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوبلار لجنة لتخطيط الحدود بين البلدين مؤلفة من ثلاثة خبراء ومندوبين عن الدول صاحبة العلاقة وهم مختار كوسوما وزير خارجية أندونسيا واباك يروك خبير مستقل بهيئة المساحة السويدية ووليام روبولسون خبيرا مستقلا ورياض القيسي ممثلا عن العراق وطارق رزوقي ممثلا عن الكويت[14:ص57-60].

وعندما أنهت اللجنة أعمالها واصدرت التقرير النهائي اصدر مجلس الأمن القرار833 بتاريخ 27-5-1993بشأن الحدود الدولية بين البلدين، ونص على ما يلي:(إن مجلس الأمن يعرب عن تقديره للجنة، لما قامت به من عمل الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود ،ويرحب بقرارتها المتعلقة بتخطيط الحدود ويطالب العراق والكويت باحترام حرمة الحدود الدولية. وباحترام الحق في المرور الملاحي وفقا للقانون الولي وقرارات مجلس ذات الصلة وبذلك تم ترسيم الحدود العراقية الكويتية بشكل نهائي بعد موافقة أعضاء مجلس الأمن على هذا القرار) [16:ص60].

وفي عام 1914 وجه نزار حمدون سفير العراق رسالة إلى الامين العام للأمم المتحدة مؤرخة في 14- 10 1994 مرفقة بها رسالة وزير خارجية العراق ومرفقة بها ثلاث مستندات :الأول إعلان المجلس الوطني تأييده لاعتراف العراق بسيادة دولة الكويت وامتثاله لقرار 833 لسنة 1993 واعترافه بالحدود كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة، المستند الثاني قرار مجلس قيادة الثورة رقم (200) في 10-11 1994، أما المستند الثالث فهو جريدة الوقائع العراقية المنشور فيها إعلان المجلس الوطني وقرار مجلس قيادة الثورة [15: 26ص] .

وبذلك رسمت الحدود بين البلدين بريا وبحريا استنادا إلى قرار مجلس الأمن رقم 833 لسنة 1993 [17: انظر حريطه رقم (1) وخاصة في ما يتعلق باحترام الحق في المرور الملاحي للطرفين وفقا للقانون الدولي واتفاقية البحار لعام 1982 والتي وقعها العراق وتنص المادة (15) على أن خط الوسط هو الخط الحدودي بين


Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الدول المتقابلة أو المتجاورة في حال عدم وجود اتفاق بين الدولتين، ومن هنا اعتمدت لجنة الأمم المتحدة خط الوسط في (خور عبد الله) خطا حدوديا بين العراق والكويت [18:ص27] .

[17 : انظر خارطة رقم(1) ] لجنة الأمم المتحدة وترسيم الحدود العراقية الكويتية

**الفرع الثاني–الآثار المستقبلية لتطبيق قرار مجلس الأمن 833 لسنة 1993:**

يشكل هذا القرار تحديا للأمن القومي الوطني وأن الكويت تدفع به إلى الواجهة كلما اقترب العراق من الخروج من أحكام الفصل السابع، [19:ص20] وأن خطورة الترسيم المجحف للحدود وفق القرار 833 لسنة 1993 لأنه فرض على العراق واقعا جغرافيا وسياسيا وقانونيا يعجز العراق أن يتصدى له طالما أن العراق يرزخ تحت أحكام الفصل السابع من الميثاق الأممي إذ إن عملية اخراج العراق من هذه الاحكام أصبحت مرهونة بعملية الترسيم النهائي للحدود [7:ص70].

وقد رحبت الكويت بقرار 833الصادر عن مجلس الأمن الدولي واعلن الشيخ صباح الأحمد الجابر عن تقديره لدور الأمم المتحدة في انهاء عملية ترسيم الحدود التي مثلت تهديدا خطيرا وحقيقيا للامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي [18:ص70].

إن مرور العراق بأنظمة متعددة سيطرت على مقاليد الحكم أكثر من (30) سنه ،كان له الأثر الكبير في تحديد علاقاته مع الدول المجاورة والدول الاخرى، مما انعكس بشكل وبأخر على الاقتصاد العراقي وتدمير بنيته التحتية وتدمير كل مايتعلق بالتنمية في هذا البلد. لقد وجدت الحكومة العراقية ملفات عديدة كان من أبرزها ملف الديون العراقية الكويتية التي قدرت بحوالي 16 مليار دولار حتى بلغت في عام 2006 إلى 27 مليار دولار وقدرها صندوق النقد الدولي بحوالي60 مليار دولار، والتعويضات التي تقدرت بحوالي 52مليار دولار وملف الطائرات الكندية العشرة التي اشترتها الحكومة العراقية من كندا وحاولت الخطوط الجوية الكويتية الاستيلاء عليها باعتبارها جزءا من التعويضات، واستمرت الحوارات والمفاوضات حول هذه الملفات من اجل إذابة ما تبقى من جليد في العلاقة بينهما، ولعل مشاركة الكويت في مؤتمر الدول المانحة حيث تعهدت بمليار ونصف المليار دولار



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

للعراق من اجل تقديم المساندة له، لذلك كان من الطبيعي ان يعيد العراق حساباته مع الدول المجاورة ومنها الكويت خاصة بعد ان رزخ ولعقود طويلة ضمن نظام شمولي أسهم في الاستحواذ على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية ومن ثم رسخت لدى الحكومة العراقية التي شكلت بعد2003 بضرورة إصلاح الاقتصاد العراقي بشكل يضمن استثمار موارده كافة[20: 32] .

## الخاتمة:

من دراسة موضوع ترسيم الحدود العراقية الكويتية وقرار مجلس الأمن لسنة 833 لسنة 1993 يتضح الاتي:

1- خضعت قضية ترسيم الحدود للعديد من المؤثرات السياسية التي ساهمت في تآزر أو انفراج العلاقات بين البلدين ولعل أبرز هذه المؤثرات هي التغيرات الحاصلة في أنظمة الحكم.

2-تجمع بين العراق والكويت روابط العروبة إلى جانب الجوار والمصالح المشتركة، وأن العراق هو الممر الوحيد بين الكويت ودول الشام، وأن المستقبل كفيل بإنهاء نقاط الخلاف بين الطرفين والبدء بعلاقات متينة أساسها الثقة والتوافق والتسامح وحل كل قضايا الخلاف.

3- منحت قضية ترسيم الحدود البحرية دولة الكويت حرية الملاحة في خور عبد الله استنادا إلى القرارات الدولية التي صدرت من مجلس الأمن في زمن النظام السابق التي على أثرها خرج العراق من أحكام الفصل السابع.

4-إن قرار الأمم المتحدة رقم 1993/833 الخاص بترسيم الحدود كان له تداعيات غلى العراق إذ فرض حصارا اقتصاديا على العراق، لاسيما وأن القرار استند على المحضر المتفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت الذي لم تصادق عليه الحكومة العراقية.

5- زاد ترسيم الحدود بموجب القرار 1993/833 بين العراق والكويت من جعل العراق دولة مغلقة، وما يترتب على ذلك من حرمانه لمزايا تجارية واقتصادية وملاحية كثيرة.

6- كانت إحدى أسباب حرب الخليج الثانية عام 1990 تجاهل الكويت مطالب العراق في ادعاءاته داخل الأراضي الكويتية وبالتحديد جزيرتي (روبه وبوبيان) .

**CONFLICT OF INTERESTS**

**There are no conflicts of interest**

## المصادر:

[1]خالد العصيمي، ترسيم الحدود الكويتية العراقية واثره على السياسية الخارجية الكويتية، عمان: جامعة الشرق الأوسط،(2012).

[2] وسن السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة قانونيه سياسية، بغداد: الجامعة المستنصرية (2002).

[3] محمد حسن العيدوس، الحدود العربية في الجزيرة العربية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، (2002).



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[4] سعد المكدمي، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الأمم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 (2015).

[5] جاسب الخفلجي، رواء الجنابي، ترسيم الحدود العراقية بعد الاجتياح العراقي للكويت، (مجله)، (كلية الآداب، العدد 32، (2016).

[6] عبد الله الغنيم الكويت وجودا وحدودا، مركز البحوث والدراسات الكويتية،(1997).

[7] وليد الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960، ط1 (1991).

[8] حسن خزعل، تاريخ الكويت السياسي،ج 2.

[9] قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة جامعة بابل: كلية التربية العدد 18 كانون الأول، سنة 2014.

[10] أحمد أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث، ط1 الكويت: ذات السلاسل،ج2،( 1984).

[11] محمد قجالي،حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد،(2008).

[12] علي الشكراوي، متطلبات انهاء الفصل السابع على العراق، جامعة بابل–كلية القانون، ص3 للمزيد من التفاصيل.(http://law.uobabylon.edu.iq/service_showarticle.aspx?fid=7&pubid=5028)

[13] سعدون شلال، عبد الحسين، حميدة، تحليل جغرافي سياسي للعلاقات العراقية –الكويتية، مجله أوروك، العدد الأول، المجلد10،السنه( 2017).

[14] عزيز جابر شيال العلاقات العراقية الكويتية،(مجلة)، السياسية الدولية، العدد 11، (2005).

[15] انظر وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في 6 مايو 1991في شأن إنشاء لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت (http\\www.un\org\ar\peace..).

[16] فاطمة حسين سلومي، التطور التاريخي والسياسي لأزمة الحدود العراقية –الكويتية 1980–1990 والآفاق المستقبلية،(مجلة) العدد 41.

[17] شبكة الإنترنيت الدولية (Iraqkwit\\http;\\\www.moqate.com).

[18] مجلة الشريعة والقضاء انترنيت (http:/slipwill.com).

[19]الهوية العراقية الكويتية، بغداد دار الحرية للطباعة(1990) .

[20] لمحمد حسنين هيكل، أوهام القوة والنصر ،مركز الاهرام 1992،26.



Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq